

## رسالة إلى مجلة الأزهر

\*\*\*

**ذكر الشيخ الألباني في (( إرواء الغليل )) (5/288/1468) :  
حديث (( يقول الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ، ما لم يخن  
أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما )) .**

فقال : (( **ضعيف** . أخرجه أبو داود (33383) ، والدارقطني (303) ، والحاكم (2/52) ، والبيهقي (6/78) من طريق محمد بن الزبير بن أبي همام عن أبي حيان التيمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره . وقال الحاكم : (( صحيح الإسناد )) ، ووافقه الذهبي ! . وأقره المنذري في (( الترغيب والترهيب )) (3/31) ! . وأقول : بل ضعيف الإسناد ، وفيه علتان : ( الأولى ) الجهالة ، فإن أبا حيان التيمي اسمه يحيى بن سعيد بن حيان . وأبوه سعيد ، أورده الذهبي في (( الميزان )) ، وقال : (( لا يكاد يُعرف ، وللحديث علة )) . وأما الحافظ ، فقال في (( التقريب )) : (( وثقه العجلي )) . قلت : وهو من المعروفين بالتساهل في التوثيق ، ولذلك لم يتبين الحافظ توثيقه ، وإلا لجزم به فقال : (( ثقة )) كما هي عادته ، فيمن يراه ثقة ، فأشار إلى هذا لأنه ليس كذلك عنده ، بأن حكى توثيق العجلي له . ( الثانية ) الاختلاف في وصله . فرواه ابن الزبير هكذا موصولاً ، وهو صدوق يهيم كما قال الحافظ ، وخالفه جرير فقال : (( عن أبي حيان التيمي عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره )) . أخرجه هكذا الدارقطني من طريق لوين محمد بن سليمان ، ثم قال : (( لم يسنده أحد إلا أبو همام وحده )) . قلت : وأبو همام فيه ضعف ، ولعل مخالفه جرير ، وهو ابن عبد الحميد الضبي خير منه . فقد ترجمه الحافظ : (( ثقة صحيح الكتاب ، وقيل : كان في آخر عمره يهيم من حفظه )) . وجملة القول أن الحديث ضعيف ، للاختلاف في وصله وإرساله ، ولجهالة راويه . اهـ .

\*\*\*\*\*

قلت : لم يصنع الشيخ الألباني بعد ذكره لمصادر تخريج الحديث شيئاً ، سوى صياغة ما استفاده من كلام ابن القطان في (( كتاب الوهم والإيهام )) ، بعبارة فيها كثير من اللف والنشر، مع تقليده له على تضعيف الحديث !! . ونص عبارة ابن القطان : (( وهو حديث يرويه أبو حيان التيمي عن أبيه عن أبي هريرة . وأبو حيان هو يحيى بن سعيد بن حيان أحد الثقات ، ولكن أبوه لا يُعرف حاله ، ولا يُعرف من روى عنه غير ابنه . ويرويه عن أبي حيان : أبو همام بن الزبير بن وحكى الدارقطني عن لوين أنه قال : لم يسنده غير أبي همام ، ثم يساقه من رواية أبي ميسرة النهاوندي ثنا جرير عن أبي حيان عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . مرسل )) اهـ .

قلت : وهذا الذي ذكره أبو الحسن بن القطان في إعلال الحديث مشهور مستفيض عنه ، نقله عنه الكثيرون من الحفاظ ، كالحافظ ابن الملقن (( خلاصة البدر المنير ))

## العين بصحة حديث أنا ثالث الشريكين 2

(2/93) ، والحافظ عمر بن علي الوادياشي (( تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج )) (2/271) ، والحافظ ابن حجر في (( تلخيص الحبير )) (3/49) ، والحافظ المناوي في (( فيض القدير )) (2/308) ، والأمير الصنعاني في (( سبل السلام )) (3/46) ، والقاضي الشوكاني في (( نيل الأوطار )) (5/390) ، وشمس الحق العظيم آبادي في (( عون المعبود )) (9/170) وغيرهم ، إلا أن الحافظ ابن الملتن الشافعي تعقبه بقوله : (( أعله ابن القطان بما بان أنه ليس بعله )) ، وكذا قال الحافظ الوادياشي الأندلسي .

قلت : وهو كما قال ، **والحديث صحيح ولا عبرة في تضعيفه للوجوه الآتية :**  
 [ أولاً ] سعيد بن حيان التيمي الكوفي ، والد يحيى بن حيان ، لا يتوجه القول بتضعيفه بمجرد القول : (( لا يكاد يُعرف )) ، فإنها ليست من عبارات التضعيف ، كما هو معروف في (( قواعد الجرح والتعديل )) ، وإنما يخالف في هذا المتأخرون الذين يضعفون المجاهيل مطلقاً بلا حجة ، من غير تفريق بين كبارهم وصغارهم . ومفهومها عند قائلها ، وهو الحافظ الذهبي ، ما بيّنه في خاتمة (( ديوان الضعفاء )) (ص 374) : (( وأما المجهولون من الرواة ، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ )) . فلماذا تغاضي الألباني عن هذه القاعدة الذهبية المفسّرة لقوله (( لا يكاد يُعرف )) ؟!  
 علماً بأن سعيد بن حيان كما قال الحافظ في (( التقريب )) (1/293) : (( من الثالثة )) يعني من أوساط التابعين كالحسن البصري وابن سيرين . وإنما نقول هذا رداً على من ضعّفه ، وإلا فالرجل في غنية عن هذا الدفاع ، فقد وثّقه اثنان : العجلي في (( معرفة الثقات )) (1/396) ، وابن حبان في (( الثقات )) (4/280/2901) ، وقال الحافظ (( تهذيب التهذيب )) (4/17/26) : (( لم يقف ابن القطان على توثيق العجلي ، فزعم أنه مجهول )) ، وأما اقتصاره في (( التقريب )) على ذكر توثيق العجلي فلهذه العلة التي بيّنها ، وليس كما زعم الألباني أنه لم يتبين له توثيقه !! ، سيما وقد ذكر في (( التهذيب )) أن العجلي وابن حبان وثّقا ، ولا يخفى أن (( التقريب )) اختصار للـ (( التهذيب )) .

وأما الحافظ الذهبي الذي ذكر في (( الميزان )) أنّه (( لا يكاد يُعرف )) بناءً على قاعدته الآتية في (( ديوان الضعفاء )) ، فقد أعاد ذكره في (( الكاشف )) (1/434/1871) فقال : (( ثقة )) .

وقد ذكر سعيداً هذا البخاري في (( التاريخ )) (3/463/1539) ، وابن أبي حاتم في (( الجرح والتعديل )) (4/12/44) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

**والخلاصة ، فإن سعيد بن حيان التيمي ، والد أبي حيان التيمي ، ثقة مرضيٌّ ، وإن تفرد عنه ابنه ، وحديثه متلقى بالقبول .**

[ ثانياً ] محمد بن الزبيران أبو همام الأهوازي ، ثقة من رجال (( الصحيحين )) ، وثقه علي بن المديني ، والبخاري ، وابن حبان ، والدارقطني . وقال أبو حاتم الرازي : صالح الحديث صدوق . وقال أبو زرعة : صالح وسط . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن حبان : ثقة ربما أخطأ . ولأجل ذلك ، وتوفيقاً بين كلام الأئمة ، قال الحافظ ابن حجر (( التقريب )) (2/161) : (( صدوق ربما وهم )) وفرق بين هذا وبين ما نقله عنه الألباني بالمعنى بقوله (( صدوق بهم )) ، فإن الحكم الصحيح ينبؤ عن قلة وهمه أو ندرته ، بينما ينبؤ الثاني عن الكثرة واللزوم !! .

### العين بصحة حديث أنا ثالث الشريكين 3

وعليه ، فالأهوازي ثقة ربما أخطأ كما يخطئ غيره من الثقات ، فمثله ما لم يخالفه من هو أوثق منه متلقى حديثه بالقبول والتصحيح ، وإن تفرد ، كما هو معلوم من (( قواعد علم المصطلح )) .

فلننظر في حديث جرير الذي زعم الألباني أنه يعارض حديث أبي همام الأهوازي الثقة الصدوق .

أخرجه الدارقطني (3/35/140) قال : حَدَّثَنَا هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني نا أبو ميسرة النهاوندي نا جرير عن أبي حيان التيمي عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما )) .

قلت : فمن أبو ميسرة هذا الذي أدخل هذا الحديث على جرير بن عبد الحميد ؟؟ ، وهل تقوى روايته المرسله مع شدة ضعفه على معارضة رواية أبي همام الثقة الصدوق ؟!

قال ابن حبان في (( المجروحين والمتروكين )) (1/144) : (( أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني ، أبو ميسرة النهاوندي . يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديث الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به )) ، وذكر له حديثين عن ابن عمر ، ثم قال : (( هذان خبران باطلان رفعهما )) .

وقال أبو أحمد بن عدي في (( الكامل في الضعفاء )) (1/176) : (( كان بهمدان . حَدَّثَ عن الثقات بالمناكير ، ويحدِّث عن لا يعرف ويسرق حديث الناس )) . قلت : فهذه رواية واهية بمره ، لا يحل الاحتجاج بها لحال أبي ميسرة النهاوندي . والذي أعتقده أن الألباني لم ينظر في إسناد الدارقطني ، ولو فعل فلم يكن ليخفى عليه شدة ضعف رواية أبي ميسرة ، وإنما قال ما قاله تحسباً للظن بابن القطان ، وتقليداً له !! .

**فإذ قد بان أن الحديث الموصول لا يعارض بهذه الرواية الواهية ، فقد ثبتت صحته ، ووجب الاحتجاج به .**